

Distr.
GENERAL

A/RES/52/101
9 February 1998

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/52/639)]

١٠١/٥٢- مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٧١/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلتها بلدان اللجوء في إيواء اللاجئين،

واقتراناً منها بضرورة تعزيز القدرة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برامج إغاثة اللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ ترحب بالعملية الجارية لعودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم في بعض أنحاء أفريقيا،

وإذ ترحب أيضاً بالمقرر CM/Dec.362 (LXVI) الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة والستين المعقودة في هراري في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا^(٣)،

(١) A/52/360.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٢ (A/52/12).

(٣) انظر A/52/465، المرفق الأول.

وإذ ترحب كذلك بالنتائج التي أسفر عنها الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، المعقود في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧^(٤)، وبالاهتمام الذي حظيت به قضايا اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا،

وإذ تحيط علما بمذكرة التفاهم الموقع عليها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين والهجرة غير المدعومة بالوثائق في الجنوب الأفريقي،

وإذ تحيط علما أيضا بمذكرة التفاهم الموقعة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في حزيران/ يونيه ١٩٩٧ بشأن مسائل اللاجئين والعائدين،

وإذ تشير إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٣١٢ (د - ٢٢) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، الذي اعتمدت بموجبه الإعلان المتعلق باللجوء الإقليمي،

وإذ تشير أيضا إلى الاتفاقية المعنية باللاجئين التي تنظم جوانب محددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا والتي اعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٩^(٥)، وإلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب^(٦)،

وإذ تعترف بالحاجة إلى أن تهيئ الدول ظروفًا تفضي إلى منع تدفق موجات اللاجئين والمشردين وإلى التوصل إلى حلول لها، وبخاصة العودة الطوعية إلى الوطن،

وإذ تعترف أيضا بالنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل المنازعات في المنطقة دون الإقليمية، مما هيأ بيئة مفضية إلى العودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى بلدانهم،

وإذ تضع في اعتبارها أن أغلبية اللاجئين والمشردين هم من النساء والأطفال،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أنه على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما حتى الآن، لا تزال حالة اللاجئين والمشردين محفوفة بالخطر في أفريقيا، وبخاصة في منطقتي غرب أفريقيا والبحيرات العظمى وفي القرن الأفريقي،

(٤) انظر S/PV.3819. وللاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة

الثانية والخمسون، الجلسة ٣٨١٩.

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠٠١، الرقم ١٤٦٩١.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٥٢٠، الرقم ٢٦٣٦٣.

- ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١) وبتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)؛
- ٢ - تلاحظ مع القلق أن تدني الحالة الاجتماعية - الاقتصادية، التي يضاعف منها عدم الاستقرار السياسي، والصراع الداخلي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية، من قبيل الجفاف، قد أدت إلى زيادة في أعداد اللاجئين والمشردين في بعض بلدان أفريقيا؛
- ٣ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة البعيدة الأثر المترتبة على وجود أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين في البلدان المستقبلية، وآثار ذلك على الأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل والبيئة؛
- ٤ - تعرب عن القلق بشأن حالات أصبح فيها المبدأ الأساسي للجوء عرضة للخطر نتيجة للطرد غير القانوني للاجئين أو إبعادهم أو تهديد حياتهم وأمنهم البدني وسلامتهم وكرامتهم ورفاههم؛
- ٥ - تعرب عن تقديرها وتأييدها القوي لتلك الحكومات الأفريقية وأولئك السكان المحليين، الذين لا يزالون، رغم التدهور العام للظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية وكذلك رغم الضغوط على الموارد الوطنية، يقبلون الأعباء الإضافية التي تخلقها الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين، أمثالا منهم لمبادئ اللجوء ذات الصلة؛
- ٦ - تثني على الحكومات المعنية نظرا لما تبذله من تضحيات في تقديم المساعدة والحماية للاجئين والعائدين والمشردين داخليا، وللجهود التي تبذلها لتشجيع العودة الطوعية وغيرها من الحلول الدائمة؛
- ٧ - تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي، ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على المساعدات الإنسانية، بصفة خاصة، التي واصلت تقديمها إلى اللاجئين والمشردين وإلى بلدان اللجوء؛
- ٨ - ترحب بتعزيز التعاون على جميع المستويات بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتحث المنظمتين على أن تعمل، مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي والحكومات المعنية، على زيادة الجهود الرامية إلى تيسير العودة الطوعية إلى الوطن، بطريقة منظمة تصون الكرامة، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين، والتوصل إلى طرائق لإيجاد حل دائم لها؛
- ٩ - تؤكد مرة أخرى أن خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات العظمى، المعقود في بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٥٠، لا تزال تمثل إطارا صالحا لحل مشاكل اللاجئين والمشاكل الإنسانية في تلك المنطقة؛

١٠ - تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والكيانات المعنية الأخرى تكثيف أنشطة الحماية، بجملة أمور، منها دعم جهود الحكومات الأفريقية من خلال أنشطة مناسبة لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب الموظفين ذوي الصلة، ونشر المعلومات عن الصكوك والمبادئ المتعلقة باللاجئين، وتوفير الخدمات المالية والتقنية والاستشارية للتسجيل بسن أو تعديل التشريعات المتعلقة باللاجئين وتنفيذها؛

١١ - تناشد الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي تهئية الأوضاع التي يمكن أن تيسر العودة الطوعية لللاجئين إلى الوطن والتبكير بإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم؛

١٢ - تناشد المجتمع الدولي الاستجابة بصورة مواتية لطلبات اللاجئين من أفريقيا من أجل إعادة التوطين في بلدان ثالثة، بروح من التضامن وتقاسم الأعباء؛

١٣ - تثنى على حكومات منطقتي البحيرات العظمى وغرب أفريقيا وعلى حكومات القرن الأفريقي وعلى المفوضية لما قامت به من مبادرات لتشجيع العودة إلى الوطن في إطار الاتفاقات الثلاثية بشأن العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن في هذه المناطق؛

١٤ - تشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كل في نطاق ولايتها، في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في حالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا؛

١٥ - ترحب بالجهود الجارية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومات المضيفة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي للتركيز على البيئة والنظم الإيكولوجية في بلدان اللجوء؛

١٦ - تلاحظ مع الارتياح العودة الطوعية لملايين اللاجئين إلى أوطانهم بعد نجاح العمليات التي قامت بها المفوضية لإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، بالتعاون والتآزر مع البلدان المضيفة للاجئين والبلدان الأصلية، وتتطلع إلى تنفيذ برامج أخرى للمساعدة في عودة جميع اللاجئين في أفريقيا إلى الوطن عودة طوعية؛

١٧ - تعرب عن قلقها إزاء طول فترة بقاء اللاجئين في بعض البلدان الأفريقية، وتطلب إلى المفوضية مواصلة استعراض برامجها بما يتماشى مع ولايتها في البلدان المضيفة، آخذة في الاعتبار تزايد الاحتياجات فيها؛

١٨ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة تمويل برامج اللاجئين العامة التي تضطلع بها المفوضية، آخذاً في الاعتبار الزيادة الكبيرة في احتياجات البرامج في أفريقيا؛

١٩ - تطلب إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للطوارئ استنادا إلى الخبرة المكتسبة من حالة الطوارئ في منطقة البحيرات العظمى، ومواصلة توفير ما يلزم من موارد ودعم تنفيذي للأجثيين ولبدان اللجوء في أفريقيا ريثما يتسنى التوصل إلى حل دائم؛

٢٠ - تطلب إلى مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدات المادية والمالية اللازمة لتنفيذ البرامج التي تستهدف إصلاح البيئة والهيكل الأساسية في المناطق المتأثرة من وجود الأجثيين في بلدان اللجوء؛

٢١ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الخاصة للأجثيين من النساء والأطفال؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام والمفوضية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية زيادة القدرة على تنسيق وإيصال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث عامة، مع الدول وغيرها من الجهات المعنية فيما يتعلق باللجوء والإغاثة وإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة توطين الأجثيين والعائدين والمشردين بمن فيهم الأجثيون في المناطق الحضرية؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، تقريراً شاملاً وموحداً، آخذاً الجهود التي تبذلها بلدان اللجوء في كامل اعتباره، عن حالة الأجثيين والعائدين والمشردين في أفريقيا، في إطار البند المعنون "تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون الأجثيين والمسائل المتصلة بالأجثيين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية"، وأن يقدم تقريراً شفوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨.

الجلسة العامة ٧٠

١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧